

# الإعلان السياسي ينقل السودان إلى مرحلة انتقالية حاسمة

## التخلص من تركة نظام عمر حسن البشير الثقيلة يحتاج دعماً دولياً وإقليمياً

وضع توقيع الأطراف المتنازعة في السودان على الإعلان السياسي بشأن تشكيل هيكل ومؤسسات الحكم هذا البلد الأفريقي على عتبة مرحلة انتقالية، ستكون بمثابة اختبار للمجلس العسكري وقوى المعارضة المدنية كما المجتمع الدولي والقوى الإقليمية والاتحاد الأفريقي للحفاظ على هذا الاتفاق الذي يبقى هشاً في أرضية مزروعة الغام، وتحديات وتركبة النظام السابق المتمثلة في مجتمع منقسم بسبب خلافات سياسية وقبلية عميقة.

**الخرطوم-** وقّع المجلس العسكري الحاكم في السودان وقادة حركة الاحتجاج الأربعة بالأحرف الأولى وثيقة الاتفاق السياسي التي تحدد أطر مؤسسات الحكم، وهو مطلب رئيسي للمحتجين منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير في أبريل الماضي. وتحمل هذه الخطوة التي رُحِب بها السودانيون، كما المجتمع الدولي، أملاً في أن تفتح أبواباً جديدة أمام هذا البلد الأفريقي الذي أنهت سنوات طويلة من حكم عمر حسن البشير، بما صاحبها من عقوبات دولية وسياسات مضطربة مع الجيران العرب والأفارقة.

وتحمل هذه الخطوة أملاً في أن يغلق باب القلق من تفتت جديد للخارطة السودانية وعدم تكرار تجربة انفصال الجنوب في مناطق النزاع المسلح (جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور). وينص الفصل الخامس من الاتفاق الموقع بين المجلس العسكري وقوى المعارضة المدنية على أن توضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع كافة الحركات المسلحة. واتفق الطرفان على تحقيق سلام عادل وشامل يوقف الحرب نهائياً بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التمييز الإيجابي.

### الوساطة الأفريقية

يقول جيروم توبيانا، الباحث الخبير في شؤون السودان، "قد يكون نظام عمر حسن البشير ذهب، لكن إرثه لمجتمع سوداني منقسم بسبب خلافات سياسية وقبلية عميقة مستمر". ولتحقيق ذلك يحتاج السودان إلى دعم إقليمي وتفهم دولي.

ولاشك في أن القوى الدولية والأنظمة الإقليمية تتطلع إلى تحقيق الاستقرار في السودان والموافق على مرحلة جديدة تقطع مع سياسة الكيل بمكيالين التي انتهجها النظام السابق، كما سياسة الابتزاز والاستغلال الحركات المسلحة والخلافات بين الدول الأفريقية وتعقيدات العلاقات في ما بينها. وفي سياق هذا الانتقال يظهر دور مهم للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في السودان.

**الخرطوم-** أنهى الاتفاق الموقع المجلس العسكري الحاكم في السودان وقادة المعارضة المدنية في السودان سبعة أشهر من أزمة سياسية كان لها وقع ثقيل على البلاد:

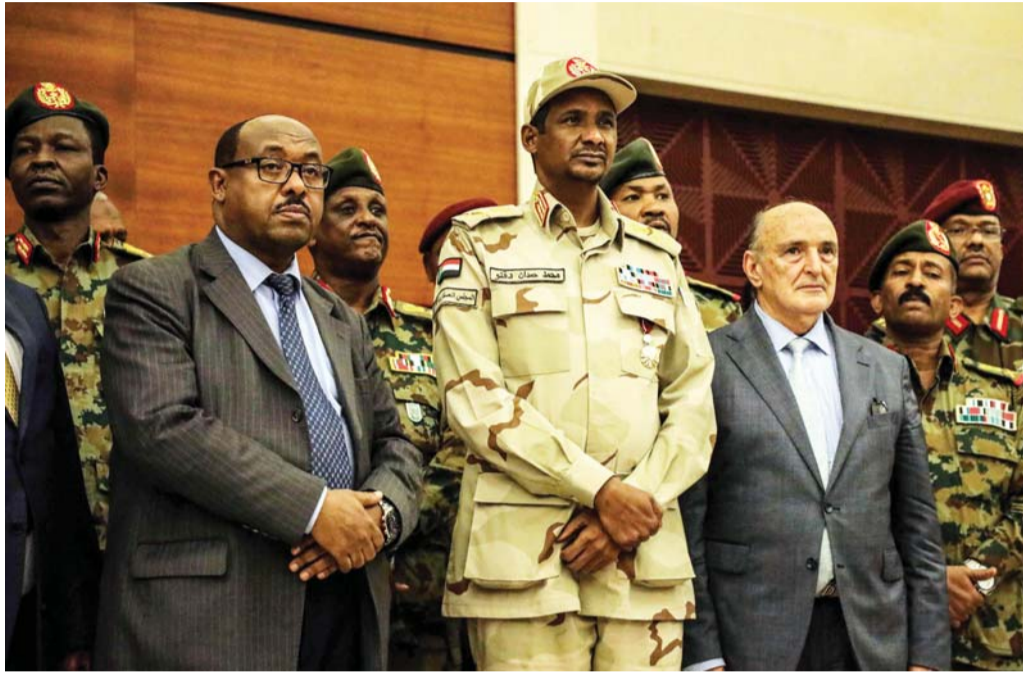
### رفع سعر الخبز

ولدت حركة الاحتجاج في السودان في ديسمبر بسبب نكمة شعبية على زيادة سعر الخبز ثلاثة أضعاف في ظل أزمة اقتصادية وتدابير تقشفية، واتخذت شكل اعتصام أمام مقر قيادة الجيش في الخرطوم منذ السادس من أبريل للمطالبة بتغيير النظام السياسي.

وبعد الإطاحة في 11 أبريل بالرئيس عمر البشير الذي حكم البلاد على مدى ثلاثين عاماً، رفض الألاف من المحتجين فض الاعتصام مطالبين بنقل السلطة إلى المدنيين. وبدأت أولى جلسات التفاوض مع قادة الاحتجاج في 20 أبريل.

توصل الطرفان إلى اختراق في 27 أبريل حين اتفقا على تأسيس مجلس مدني عسكري مشترك يحكم البلاد في المرحلة الانتقالية.

لكن الطرفين اختلفا على تشكيلته إذ أراد كل طرف أن يشكل ممظوه الغالبية وكذلك على من يقود المجلس، شخص عسكري أو مدني.



الوضع يحتاج وضع اليد في اليد

السودانية الضعيفة تتطلب تعليق عملية خروج بعثة يوناميد من دارفور لفترة. وبلغت بريال سينغ ودانيل فورتى إلى أن مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن يواجهان تحدياً آخر، ويتمثل في تأثير الدول التي اكتسبت مصالح سياسية في السودان ونتائج عملية السلام. لكن، لا شك في أن الأشهر القليلة المقبلة توفر نافذة من الفرص التي ستسمح بخفض حدة عدم الاستقرار في السودان.

في خضم ذلك، يجب أن يراعى المجلسان التابعان للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ما إذا كان الاتفاق المؤقت سيحترم بمجرد قبول الأطراف المتصارعة به. ويجب عليها أن يتحققا أيضاً من أن المجلس العسكري الانتقالي لن يتراجع عن التزامه بنقل السلطة إلى القيادة المدنية بحلول مطلع سنة 2021.

لن تكون معالجة هذه القضايا سهلة، وفق الباحثين بريال سينغ ودانيل فورتى، لكن فرص النجاح ستكون أكبر إذا تعاون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وقد أبرزت الأحداث الأخيرة أن تمسك مجلس السلام والأمن بقراراته يمكن الدول الأفريقية في الأمم المتحدة من لعب دورها كجسر بين المجلسين. وتعدّ الزيارة التي من المقرر أن تجمع المجلسين في أديس أبابا في أكتوبر مناسبة مهمة لتعزير علاقتهما المهمة، ومواجهة التحديات التي يسببها غياب التوازن بين قوى الهيئتين.

وكانت ظهرت انقسامات بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن منذ أبريل، مما يدل على الحاجة إلى تعاون أكبر بين الهيكلين. يتمثل أحد التحديات الرئيسية في كيفية فهم المجلسين للعلاقة بين الأزمة السياسية الحالية في السودان والانسحاب المبرمج لبعثة يوناميد.

ويعكس موقف الأعضاء الأفريقية الثلاث موقف أعضاء مجلس الأمن الآخرين، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة. لكن آراء روسيا والصين مختلفة عنها لعدم رغبتها في التدخل في شؤون الدول الأعضاء الداخلية.

فرض موقف الدول الثلاث الثابت تجاه يوناميد ضغطاً كبيراً على أعضاء مجلس الأمن الدولي لتقديم تنازلات ومحاولة الوقوف إلى صف مجلس السلام والأمن. كان دور الدول الأفريقية كجسر ربط بين المجلسين وكان أكثر وضوحاً خلال الأزمة السودانية مقارنة بالقضايا الأخرى.

## سبعة أشهر من الأزمة السياسية في السودان

وقد وصل إلى الخرطوم برفقة مساعد وزير الخارجية المكلف شؤون أفريقيا تيبور ناج. وفي 27 يونيو أعلن تحالف الحرية والتغيير الذي ينظم الاحتجاجات في السودان أنه تلقى من وسطاء إثيوبيا والاتحاد الأفريقي "مشروع اتفاق" سيتم بحثه.

وفي 29 يونيو أبدى قادة المجلس العسكري استعدادهم لأن يكون المشروع أساساً لاستئناف التفاوض.

### تعبئة حاشدة

في 30 يونيو أطلقت الشرطة السودانية الغاز المسيل للدموع على متظاهرين في ثلاثة أحياء من الخرطوم، في وقت نزل عشرات الآلاف إلى الشارع لتلبية لدعوة الحركة الاحتجاجية إلى التظاهر.

ودعا تجمع المهنيين السودانيين الذي يعتبر أبرز مكونات التحالف الذي يقود احتجاجات المتظاهرين في الخرطوم إلى التوجه للقصر الجمهوري مقر المجلس العسكري الحاكم.

وتصدت الشرطة للمتظاهرين اقتربوا من القصر بإطلاق الغاز المسيل للدموع. وقتل عشرة أشخاص لترتفع حصيلة القتلى منذ فض الاعتصام إلى أكثر من 130 بحسب لجنة الأطباء القريبة من حركة الاحتجاج. وتحدثت السلطات عن 71 قتيلاً منذ 3 يونيو.

وانتقد المتظاهرون في العاصمة في الثاني من مايو مع إعلان قادة الاحتجاج أن الجيش غير جاد في تسليم السلطة.

**قمع دام**

في الثالث من يونيو، تم فض اعتصام للمحتجين أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم. وقتل أكثر من مئة شخص بحسب اللجنة المركزية للأطباء القريبة من حركة الاحتجاج.

في اليوم التالي، أعلن الجيش أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع قادة الاحتجاجات باطلة ودعا إلى انتخابات في فترة لا تتجاوز تسعة أشهر. وندد المحتجون بـ"انقلاب".

وخلصت لجنة تحقيق شككها قادة المجلس العسكري إلى تورط "ضباط وجنود"، لكن المجلس أشار إلى أنه أعطى الأمر بتطهير منطقة قريبة تمارس فيها تجارة المخدرات، لكن العملية لم تجر كما كان مخططاً لها.

**وساطة**

من 9 إلى 11 يونيو كانت الخرطوم شبه مشلولة بسبب العصيان المدني الذي دعا إليه المحتجون.

أعلنت الوساطة الإثيوبية التي بدأت في السابع من يونيو أن المجلس العسكري والمحتجين اتفقا على العودة قريباً إلى طاولة المفاوضات. في 12 يونيو عينت واشنطن الدبلوماسي دونالد بوت موونداً خاصاً إلى السودان.

مجلس السلم والأمن. وبقيت الدول الأفريقية الأعضاء الثلاث في مجلس الأمن الدولي متحدة في دعمها لمواقف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ووضعت أسس مشتركة لإدارة الأزمة. وسهلت جهود وساطة الاتحاد الأفريقي التي قادها رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد سبل التوصل إلى اتفاق مؤقت في السودان. وجاء ذلك بعد أشهر من الاضطرابات المدنية، وانقلاب عسكري، واشتباكات بين قوات الدعم السريع ضد المدنيين، وانهايار في التوصل والثقة بين المتظاهرين المدنيين والمجلس العسكري.

**مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يتمتعان بفرصة مهمة لصياغة إستراتيجية مشتركة لدعم الشعب السوداني**

وتحدث ممثلو جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار إلى الصحافيين أمام قاعة المجلس. وقال مندوب جنوب أفريقيا الدائم لدى الأمم المتحدة، جيري ماثيو ماتجيسلا "نصر على ضرورة التحقيق في أحداث الثالث من يونيو لتقديم المسؤولين عن قتل السودانيين الأبرياء إلى العدالة على النحو المطلوب من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي". ويعدّ هذا النهج الجماعي مشجعاً نظراً إلى الروابط الضعيفة التي تجمع الدول الأعضاء مع مجلس السلم والأمن.

## حركات مسلحة سودانية: الاتفاق لن يحقق السلام

**الخرطوم-** أعلنت حركات مسلحة بالسودان، الأربعاء، تحفظها على الإعلان السياسي الموقع بين المجلس العسكري، وقوى الحرية والتغيير، واعتبرته لا يلبي التطلعات في تحقيق السلام الشامل في البلاد.

وقال رئيس الحركة الشعبية/شمال، مالك عقار، "تقدّر دوافع الذين وقّعوا الاتفاق، هم لا يمثلون كل قوى الحرية والتغيير، والاتفاق تجاهل قضايا مهمة يجري بحثها في أديس أبابا، وتم إحداث تقدم فيها وعلى رأسها قضية السلام".

وأضاف، "تم حوار عميق بين قيادات فاعلة في قوى الحرية والتغيير والجهة الثورية السودانية"، مشيراً إلى أن "الاتفاق أضّر بهذا الحوار وما ورد فيه حول السلام لا يتجاوز العلاقات العامة".

وزاء، "نحن مع قوى الحرية والتغيير، وهذا الاتفاق سيؤدي إلى تبيان المواقف... ندرس مع رفاقنا في الجهة الثورية اتخاذ موقف سنعلنه اليوم".

من جهته، قال رئيس حركة العدل والمساواة، جبريل إبراهيم، في تغريدة على تويتر، "ما حدث من توقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سياسي بين المجلس العسكري الانتقالي، وأطراف من قوى الحرية والتغيير، استهتار بالمشاورات التي تجري في أديس أبابا". وأضاف، "الجهة الثورية السودانية ليست طرفاً في هذا الاتفاق".

وتشهد العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، مشاورات بين الجهة الثورية، وقوى الحرية والتغيير، للوصول إلى تفاهات بشأن تحقيق السلام في مناطق النزاعات. ومنذ عام 2003 يشهد إقليم دارفور قتالاً بين الحكومة السودانية وحركات متمردة، ما خلف أكثر من 300 ألف قتيل، ونحو 2.5 مليون منشد من أصل 7 ملايين نسمة، وفق الأمم المتحدة.

ومنذ يونيو 2011، تخوض الحركة الشعبية/شمال تمرداً مسلحاً في ولايتي جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق)، ما أدى إلى تضرر مليون و200 حسب الإحصائيات الأممية.

## الطرفان وقعا على الإعلان السياسي وهو جزء من الاتفاق السياسي بين الطرفين، ويتبقى الاتفاق على الإعلان الدستوري

**اتفاق**

في الخامس من يوليو وبعد يومين من المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق بين المجلس العسكري وقادة المحتجين على هيئة انتقالية. وألقى المحتجون دعوة إلى عصيان مدني كان مرتقياً في 14 يوليو.

## الطرفان وقعا على الإعلان السياسي وهو جزء من الاتفاق السياسي بين الطرفين، ويتبقى الاتفاق على الإعلان الدستوري

وفي 17 يوليو وقع قادة الاحتجاج في السودان والمجلس العسكري الحاكم بالأحرف الأولى على وثيقة الاتفاق السياسي التي تحدد أطر مؤسسات الحكم. ووقع الطرفان على "الإعلان السياسي" بعد محادثات مكثفة وهو جزء من الاتفاق السياسي بين الطرفين، ويتبقى الاتفاق على الإعلان الدستوري. ونص الاتفاق على تشكيل مجلس للسيادة من 11 عضواً، 5 عسكريين يختارهم المجلس العسكري، و5 مدنيين، تختارهم قوى التغيير، يضاف إليهم شخصية مدنية يتم اختيارها بالتوافق بين الطرفين.

وتوصل الطرفان إلى اختراق في 27 أبريل حين اتفقا على تأسيس مجلس مدني عسكري مشترك يحكم البلاد في المرحلة الانتقالية.

لكن الطرفين اختلفا على تشكيلته إذ أراد كل طرف أن يشكل ممظوه الغالبية وكذلك على من يقود المجلس، شخص عسكري أو مدني.

